مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

الرأسمالية والشيوعية: صراع الأيديولوجيات ومسألة التفوق

م. د. هديل عباس حمد
وزارة التربية/ مديرية تربية بابل
hdeljn12@gmail.com

الملخص:

تُعدّ الرأسمالية والشيوعية من أبرز النظم الاقتصادية والفكرية التي شكّلت مسار التاريخ الحديث، فتقوم الرأسمالية على مبدأ الملكية الفردية وحرية السوق، إذ يُنظر إلى المنافسة على أنها المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي والابتكار، ويُحدد العرض والطلب أسعار السلع والخدمات دون تدخل كبير من الدولة، أما الشيوعية فترتكز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتسعى لإلغاء الفوارق الطبقية وتحقيق المساواة بين الأفراد من خلال توزيع الموارد بشكل عادل، وقد ظهرت الرأسمالية بوضوح في أوروبا الغربية منذ القرن السابع عشر، بينما تطورت الشيوعية في القرن التاسع عشر كردّ على الاستغلال الطبقي في النظام الرأسمالي، ورغم تعارضهما في المبادئ، إلا أن كلاً منهما أثر بعمق في تشكيل الاقتصاد والسياسة والمجتمعات عبر العالم.

اولاً: جذور الرأسمالية ونشوء الشيوعية:

تعود جذور الرأسمالية إلى العصور القديمة، غير أن انتشارها الواسع كنظام اقتصادي واجتماعي مهيمن برز في القرن السادس عشر، إذ شكّل صعود صناعة النسيج في إنجلترا نقطة تحول حاسمة نحو تعميمها، فقد أدى تراكم رأس المال وتوجيهه لخدمة الاقتصاد بدلاً من المؤسسات الدينية إلى إحداث نقلة نوعية في أسلوب الإنتاج، لكنه في الوقت نفسه رسّخ التفاوت الاقتصادي بين الطبقات، إذ بدا الأغنياء أكثر استحقاقاً للدعم ضمن النظام مقارنة بالفقراء، مما عمّق الفجوة الاجتماعية التي استمرت آثارها حتى الوقت الحاضر، كما ساهم تضخم الأسعار الناتج عن تدفق المعادن الثمينة في ترسيخ النفوذ التجاري خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر، مما أتاح ازدهار التنمية الاقتصادية بفضل السياسات الداعمة للأنظمة النقدية والمؤسسات الخاصة، ومع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، توسعت الممارسات التقنية والإنتاجية، وانعكس ذلك في أفكار (آدم سميث) في مؤلفه "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" ١٧٧٦ الذي دعا إلى حرية التجارة وتنظيم الأسواق ذاتياً، وفي القرن التاسع عشر، ترسخت الرأسمالية الصناعية وازدهرت، لكنها أيضاً أفرزت طبقة عاملة واسعة كانت مصدر إلهام لمفكرين ككارل ماركس، وقد مثلت الحربان العالميتان الأولى والثانية منعطفين في مسار الرأسمالية؛ إذ أدى الكساد الكبير إلى إنهاء سياسة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ورغم استعادة الدول الرأسمالية ثقتها لاحقاً، إلا أن عقد السبعينيات شهد تعاطفاً متزايداً مع الاشتراكية نتيجة تفاقم عدم المساواة الاقتصادية.

أما الشيوعية، فتعود أفكارها الأولى إلى الفلسفة الإغريقية، ولا سيّما في (جمهورية أفلاطون) التي صوّرت مجتمعاً مثالياً يقوم على الملكية المشتركة ونبذ الأنانية الفردية، وتكررت هذه الرؤية في كتاب (يوتوبيا) لتوماس مور عام ١٥١٦، الذي دعا إلى إلغاء المال والممتلكات الخاصة لصالح المشاركة الجماعية، غير أن الشيوعية كأيديولوجيا متكاملة وُلدت فعلياً في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية، حين شهدت الطبقات العاملة ظروفاً قاسية دفعت (كارل ماركس) و(فريدريك إنجلز) إلى صياغة نقد حاد للرأسمالية والدعوة إلى نظام بديل يقوم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، في كتابه (حالة الطبقة العاملة في إنجلترا) وصف إنجلز المعاناة التي عاشها العمال، فيما قدّم ماركس في (البيان الشيوعي) في عام

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

١٨٤٨، تصوراً لنظام اجتماعي جديد يُلغي التفاوت الطبقي ويضع المصانع والسكك الحديدية والموارد الإنتاجية تحت ملكية عامة لخدمة الجميع بالتساوي، وهكذا، تبلورت الشيوعية كحركة فكرية واقتصادية تسعى إلى العدالة الاجتماعية من خلال تجاوز حدود الرأسمالية ونظامها الطبقي.

ثانياً: المبادئ الأساسية للرأسمالية: تحليل في الأسس والمحددات:

تُعدّ الرأسمالية أحد أهم النظم الاقتصادية التي شكّلت معالم العالم الحديث، إذ تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتمكّن الأفراد والشركات من ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية في إطار أسواق تنافسية، ويستند هذا النظام إلى فكرة أن قوى العرض والطلب قادرة على تنظيم الاقتصاد بكفاءة دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الدولة، إذ تعمل السوق الحرة على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وربحية، ويُعدّ تحقيق الربح المبدأ المحرك للرأسمالية، باعتباره حافزاً أساسياً يدفع الأفراد إلى العمل والابتكار والاستثمار، وتُفترض في الرأسمالية فكرة أن المنافسة الاقتصادية، تؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات، إذ يسعى كل منتج لتطوير أدائه من أجل البقاء في السوق، وبذلك تتحقق كفاءة توزيع الموارد من خلال آلية السوق ذاتها، لا عبر التخطيط المركزي، وترى النظرية الرأسمالية أن حرية المبادرة الفردية تشكل الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن الدولة ينبغي أن تكتفي بدور تنظيمي محدود يحمي الملكية الخاصة ويضمن تطبيق القانون دون التدخل في القرارات الاقتصادية.

أ: نقاط القوة في الرأسمالية: وتتجلى في ثلاثة نقاط رئيسة:

١- **الابتكار والكفاءة:** إذ تؤدي المنافسة إلى تطوير التقنيات وتحسين أساليب الإنتاج، الأمر الذي يعزز التقدم العلمي والتكنولوجي، فالشركات التي تنجح في تقديم منتجات أكثر جودة أو بأسعار أقل تحصل على ميزة تنافسية، مما يدفع الاقتصاد نحو النمو والتطور، ومن هذا المنطلق، تُعدّ الرأسمالية بيئة خصبة لريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

٢- **اختيار المستهلك:** يمنح النظام الرأسمالي الأفراد حرية تامة في تحديد ما يشترونه أو ينتجونه، وهو ما يُعرف بسيادة المستهلك، هذه الحرية تجعل الإنتاج موجهاً نحو تلبية حاجات الناس الفعلية لا أوامر الدولة، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر مرونة واستجابة للطلب الاجتماعي.

٣- **الثروة والتنمية الاقتصادية:** ارتبطت الرأسمالية تاريخياً بارتفاع مستويات الدخل وتحسين نوعية الحياة، وقد أثبتت التجارب الغربية، مثل تجربة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أن تطبيق المبادئ الرأسمالية أسهم في انتشال ملايين الأفراد من الفقر عبر توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل، وتُظهر المؤشرات أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تميل إلى تحقيق معدلات عالية من النمو بفضل استثمار رأس المال الخاص وتشجيع الابتكار الصناعي.

ب: نقاط ضعف في الرأسمالية:

على الرغم من نجاح الرأسمالية في تعزيز النمو الاقتصادي، الا انها تواجه نقاط ضعف جوهرية، تمسّ بنيتها الأخلاقية والاجتماعية، وأبرز هذه التحديات:

١- **اتساع فجوة عدم المساواة:** إذ تميل الثروة إلى التركز في أيدي فئة محدودة من الرأسماليين، بينما تبقى الطبقات الدنيا في موقع التبعية الاقتصادية، وقد أدت هذه الظاهرة إلى نشوء توترات اجتماعية وسياسية متكررة، لاسيما في فترات الأزمات الاقتصادية، إذ تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

٢- **استغلال العمال:** يؤدي تركيز النظام على تعظيم الأرباح عند بعض الشركات إلى تقليص أجور العمال وخفض التكاليف التشغيلية، مما يفضي إلى ظروف عمل غير عادلة وانعدام الأمان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

الوظيفي، ويرى نقاد الرأسمالية، لاسيما من المنظور الماركسي، أن هذا النظام يقوم على استغلال فائض القيمة الناتج عن جهد العمال لصالح أصحاب رأس المال، وهو ما يُكرّس اللامساواة الطبقية.

٣- **التدهور البيئي:** إن السعي وراء الأرباح السريعة يؤدي إلى تجاهل البعد البيئي في الإنتاج والاستهلاك، وغالباً ما تُقدَّم المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب الاستدامة البيئية طويلة المدى، ما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التلوث وتفاقم الأزمات المناخية، وقد دفعت هذه الإشكالية العديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى المطالبة بإدماج مفاهيم الاقتصاد والمسؤولية الاجتماعية في النموذج الرأسمالي المعاصر.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الرأسمالية تمثل منظومة ديناميكية أثبتت قدرتها على تحقيق النمو والابتكار، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات تتعلق بالعدالة الاجتماعية والبيئية، ومن ثم، فإن الإصلاحات الاقتصادية الحديثة مثل اعتماد سياسات الرفاه الاجتماعي والتنظيم البيئي، تُعدّ محاولات لإيجاد توازن بين كفاءة السوق والعدالة الإنسانية، بحيث تُحافظ الرأسمالية على قدرتها التنافسية دون أن تتنافى مع القيم الأخلاقية والاستدامة المستقبلية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للشيوعية: بين النظرية والتطبيق:

تُعدّ الشيوعية إحدى أكثر الأيديولوجيات تأثيراً في الفكر السياسي والاقتصادي الحديث، وقد صاغ أسسها الفلسفية كلٌّ من (كارل ماركس) و(فريدريك إنجلز) في القرن التاسع عشر، استناداً إلى نقدهم العميق للرأسمالية، وتقوم الشيوعية على مبدأ أن وسائل الإنتاج من مصانع ومزارع وموارد طبيعية يجب أن تكون مملوكة (ملكية جماعية للشعب)، لا للأفراد أو الطبقات، ووفقاً لهذه الرؤية، يُلغى النظام الطبقي وتُستبدل الملكية الخاصة بملكية عامة تُدار لخدمة المصلحة المشتركة، ويُوزَّع الإنتاج بحسب الحاجة الإنسانية لا بناءً على التملك أو تراكم رأس المال، فيسعى المجتمع الشيوعي إلى إقامة نظام تتساوى فيه الفرص ويزول فيه الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، الغاية النهائية للشيوعية، كما تصوّرها ماركس، هي بناء مجتمع بلا طبقات، تُلغى فيه الفوارق بين العامل وصاحب العمل، وتُعاد فيه صياغة العلاقات الاقتصادية على أسس تضامن وتكافؤ، ويُنظر إلى هذا المجتمع على أنه المرحلة النهائية من التطور التاريخي، إذ تنتفي الحاجة إلى الدولة كأداة قهر طبقي، وتتحول إلى مجرد جهاز إداري لخدمة الجماعة.

أ: نقاط القوة في الشيوعية:

١. **المساواة الاجتماعية:** التي تُعدّ جوهر المشروع الشيوعي، إذ تسعى الشيوعية إلى القضاء على التفاوتات الحادة في الثروة والسلطة التي تتسم بها المجتمعات الرأسمالية، من خلال تجميع الموارد وإعادة توزيعها وفق مبدأ العدالة في تلبية الحاجات الأساسية، وبذلك تُوفَّر فرص متكافئة للجميع بغضّ النظر عن الخلفية الطبقية أو الاجتماعية.
٢. **الرعاية الاجتماعية الشاملة:** إذ تضمن الدولة في الأنظمة الشيوعية للمواطنين خدمات أساسية كالتعليم المجاني والرعاية الصحية والإسكان والعمل، ويرتكز هذا الجانب على فكرة أن تلبية الاحتياجات الإنسانية شرط لتحقيق الاستقرار والكرامة الاجتماعية، ما يجعل المجتمع الشيوعي أكثر أمناً من مخاطر الفقر والبطالة التي كثيراً ما تصاحب النظام الرأسمالي.
٣. **تمكين العمال:** بوصفهم الفاعل الأساسي في عملية الإنتاج، فهي تمنحهم السيطرة على وسائل الإنتاج وتُشركهم في صنع القرار الاقتصادي، مما يعزز الإحساس بالانتماء والمسؤولية الجماعية، في هذا الإطار، لا يُنظر إلى العامل على أنه مجرد أداة إنتاج، بل كعضو فاعل يشارك في تحديد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

كيفية استخدام الموارد وتوزيع الثروة. ويساهم ذلك في ترسيخ قيم التعاون والتكافل بدلاً من المنافسة الفردية.

ب: نقاط الضعف في الشيوعية:

١. **غياب الحوافز الفردية:** يُعد أحد أبرز الانتقادات الموجهة إليها، إذ إن إلغاء دافع الربح الشخصي يؤدي إلى تراجع الحماسة للإنتاج والابتكار، فالعمل في ظل نظام لا يُكافئ الجهد الفردي قد يخلق بيئة يسودها التراخي وانخفاض الإنتاجية، وقد أظهرت التجارب التاريخية أن العديد من الاقتصادات الشيوعية عانت من تباطؤ النمو بالمقارنة مع نظيراتها الرأسمالية.

٢. **التحكم المركزي في الاقتصاد:** إذ تُخطط الدولة بدقة لكيفية توزيع الموارد وتحديد الإنتاج، غير أن هذا التخطيط المركزي، كثيراً ما يؤدي إلى اختلالات في الكفاءة وسوء إدارة للموارد، إذ لا تمتلك البيروقراطيات الحكومية المرونة الكافية للاستجابة لتغيرات السوق أو احتياجات المناطق المختلفة، وغالباً ما نتج عن ذلك نقص في السلع الأساسية أو فوائض مهدورة، نتيجة ضعف آليات التقييم والمساءلة.

٣. **قمع الحريات الفردية:** إن تحقيق الصالح الجماعي غالباً ما يجرى على حساب الحقوق السياسية والمدنية، فقد سعت الأنظمة الشيوعية إلى الحفاظ على وحدة الدولة من خلال تقييد حرية التعبير وقمع المعارضة، معتبرة أن أي نقد أو معارضة تهدد استقرار النظام، وقد ظهر هذا بوضوح في تجارب مثل (الاتحاد السوفيتي) و(الصين في مراحلها المبكرة)، إذ تم التضييق على الحريات السياسية باسم حماية الثورة والمصلحة العامة.

وبذلك، فإن الشيوعية، رغم طموحها الإنساني نحو العدالة والمساواة، قد واجهت في التطبيق العملي تناقضاً بنيوياً، بين تحقيق المساواة الجماعية والمحافظة على الحريات الفردية، فهي تقدم نموذجاً يوازن بين المثال الأخلاقي للمجتمع العادل والقيود الواقعية، التي تفرضها إدارة الاقتصاد والسياسة في عالم معقد ومتغير.

رابعاً: العدالة الاجتماعية بوصفها محور الخلاف بين الرأسمالية والشيوعية:

تُعدّ العدالة الاجتماعية وعدم المساواة من أكثر القضايا جوهرية في المقارنة بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، إذ يعكس كل منهما رؤية مختلفة لطبيعة الإنسان ودوره في المجتمع، فبينما تقوم الرأسمالية، على مبدأ (الحرية الفردية) وحق كل إنسان في السعي لتحقيق مصالحه الخاصة ضمن سوق حرّ، تُعطي الشيوعية الأولوية لفكرة (المساواة الجماعية)، معتبرة أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال إزالة الفوارق الطبقية وتوزيع الموارد بشكل منصف، ومن ثمّ، فإن كلاً من النظامين يقدم تصوراً مغايراً للعلاقة بين الحرية والمساواة، (وهي العلاقة التي تشكل محوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي والسياسي الحديث)، ففي النظام الرأسمالي، يُنظر إلى العدالة الاجتماعية من منظور (الجدارة والكفاءة الفردية)، إذ يُفترض أن من يعمل أكثر ويبتكر أكثر يستحق مكافأة أكبر، فالسوق، بحسب أنصار هذا النظام، يُكافئ المبدعين والمنتجين ويتيح للجميع فرصاً متكافئة للنجاح، غير أن الواقع الاقتصادي أظهر أن الوصول إلى الموارد الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ورأس المال ليس متساوياً، بل تحكمه عوامل طبقية ومؤسسية، وبالتالي، تُنتج الرأسمالية تفاوتاً في الثروة والدخل، ما يؤدي إلى إدامة دوائر من عدم المساواة الاجتماعية يصعب كسرها عبر الأجيال.

كما تميل الرأسمالية إلى تغليب مصالح رأس المال وحقوق الملكية الخاصة على حقوق العمال، إذ إن السعي لتحقيق الأرباح يدفع بعض الشركات إلى ممارسات استغلالية تقلل من العدالة في توزيع العوائد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي والخمسون – تشرين الثاني ٢٠٢٥– جمادي الأولى ١٤٤٧
ISSN-2536-0027

الاقتصادية، ومع ذلك، يرى المدافعون عن الرأسمالية أن (الحرية الفردية) التي تكفلها كالحق في التملك، والعمل، والمبادرة ، تمثل بحد ذاتها شكلاً من أشكال العدالة، لأنّها تمنح الفرد الاستقلالية وتتيح له تحسين وضعه الاجتماعي من خلال جهده الذاتي، دون قيود الدولة أو تدخلها في خياراته الاقتصادية، أما في (الشيوعية)، فإن العدالة الاجتماعية تُفهم من منظور جماعي، يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحقيق (المساواة الاقتصادية الكاملة)، فالهدف المركزي هو القضاء على الطبقات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة، وتوفير الاحتياجات الأساسية من سكن وتعليم ورعاية صحية، لجميع المواطنين، وبهذا المعنى، فأن الشيوعية تسعى إلى بناء مجتمع يُنظر فيه إلى الأفراد على أنهم متساوون في القيمة والحقوق، إذ يتم توجيه الموارد لخدمة الصالح العام لا لتحقيق الربح الفردي.

الا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ كشف عن تحديات عميقة في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن الأنظمة الشيوعية، فبينما نجحت بعض الدول الشيوعية في تقليص الفوارق في الدخل وضمان الخدمات الأساسية للجميع، جاء ذلك غالباً على حساب (الحرية الفردية والحقوق السياسية)، فقد أدى التركيز المفرط على المساواة، إلى تقييد حرية التعبير والمبادرة الاقتصادية، ما نتج عنه بيروقراطية ثقيلة وهيمنة الدولة على تفاصيل الحياة اليومية، كما أن (مركزية السلطة) في كثير من الأنظمة الشيوعية (كما في الاتحاد السوفيتي والصين في مراحلها الأولى) أفضت إلى نشوء أنماط من الاستبداد السياسي الذي قوّض مبادئ العدالة ذاتها التي سعت هذه الأنظمة إلى تحقيقها.

خامساً: الرأسمالية أم الشيوعية: أيّ النظامين أنجح؟

بعد دراسة النظامين الرأسمالي والشيوعي، نستنتج ان النظامين عبارة عن نهجين مختلفين جذريا لتنظيم المجتمع والاقتصاد، إذ أثبتت الرأسمالية ، بتركيزها على الحرية الفردية والابتكار والمنافسة في السوق، أنها قوة ديناميكية لخلق الثروة ولكنها أيضا محرك لعدم المساواة، من ناحية أخرى، تسعى الشيوعية إلى خلق مجتمع أكثر عدلا ومساواة من خلال إعطاء الأولوية للملكية الجماعية وإعادة التوزيع ، على الرغم من أنها غالبا ما عانت من عدم الكفاءة والقمع السياسي، وعليه يمكن القول إن كلا النظامين واجه مفارقة أساسية في مسعاه نحو العدالة الاجتماعية: فالرأسمالية ترفع شعار الحرية لكنها تؤدي إلى تفاوت اقتصادي واسع، في حين ترفع الشيوعية شعار المساواة لكنها تفضي غالباً إلى تقييد الحرية، وقد دفع هذا التناقض عدداً من الدول المعاصرة إلى تبنّي (نُظم هجينة) تجمع بين آليات السوق ومبادئ العدالة الاجتماعية، بهدف تحقيق توازن أكثر استدامة بين الحرية الاقتصادية والمساواة الإنسانية.

- **أستنتاج:**

١- **هيمنة النظام الرأسمالي:** يُلاحظ أنّ النظام الرأسمالي بات يهيمن على العالم المعاصر بفضل تبنّيه لسياسات ليبرالية تقوم على حرية السوق والملكية الفردية، مما أتاح للأفراد فرصاً أوسع للنمو وتحقيق الذات ضمن بيئة تنافسية مفتوحة.

٢- **المنظور الشيوعي للمساواة:** تقوم الشيوعية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتوزيع الموارد بشكل متساوٍ، مع الحدّ من مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

٣- **تباين المزايا والتحديات:** على الرغم من امتلاك كل من النظامين خصائص إيجابية وأخرى سلبية، فإنّ فعالية أيٍّ منهما تعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي تُصاغ وتُنفّذ بها السياسات العامة، والتي تحدد بدورها ملامح التنمية الوطنية واستقرارها.

٤- **أولوية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:** وفي ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدة الصراعات المجتمعية، تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة تعزز العدالة والكفاءة معاً، بغضّ النظر عن الإطار الأيديولوجي السائد، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاجتماعي، إذ تبنت عدداً من الدول المعاصرة ما يسمى بـ (النُظُم الهجينة)، والتي تجمع بين آليات السوق ومبادئ العدالة الاجتماعية، بهدف تحقيق توازن أكثر استدامة بين الحرية الاقتصادية والمساواة الإنسانية.

- **قائمة المصادر:**

١. Forsov, A. (1996). Communism and capitalism and the bells of history. Review of the Fernand Braudel Center, 19(2), 103-130.

٢. Brocane, S. (1998). Communism versus capitalism: A false case. Review of the Fernand Braudel Center, 21(2), 201-205.

٣. Van der Veen, R., & Van Parijs, B. (1986). A capitalist road to communism. Theory and Society, 15(5), 635-655.

٤. The Dove Media, (2024), Capitalism vs. Communism: A Comparative Analysis, for more see: https://www.thedoofmedia.com/post/capitalism-vs-communism-a-comparative-analysis